الأمم المتحدة

E/CN.6/2014/3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
24 December 2013
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

التحديات التي تكتنف تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات وما تحقق من إنجازات في هذا الصدد

تقرير الأمين العام

موجز

يتناول هذا التقرير التحديات التي تكتنف تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات وما تحقق من إنجازات في هذا الصدد، ويختتم بتوصيات لكي تنظر فيها لجنة وضع المرأة.

* E/CN.6/2014/1.

170114 170114 13-63161 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – يتضمن هذا التقرير عرضاً عاماً للتحديات التي تكتنف تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات وما تحقق من إنجازات في هذا الصدد ويقدم توصيات من أجل إسراع وتيرة التقدم المحرَز نحو تحقيق هذه الأهداف، وإعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين، ولحقوق المرأة وتمكينها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي أهداف التنمية المستدامة.

٢ – ويستند التقرير إلى النتائج التي توصل إليها اجتماع فريق الخبراء بشأن ''العقبات الهيكلية والسياساتية التي تعوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات''، الذي نظمته هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وعُقد في مكسيكو سيتي خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ويستند التقرير أيضا إلى بحوث وتحليلات أجريت مؤخرا وإلى معلومات وبيانات مقدَّمة من كيانات الأمم المتحدة ومن مصادر أخرى على النحو المبين.

ثانيا – إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية

٣ – لقد صدر إعلان الألفية في أعقاب صدور الوثائق الختامية للقمم والمؤتمرات العالمية التي عُقدت في تسعينيات القرن العشرين من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. وقد أكدت الدول الأعضاء في الإعلان ستة مبادئ أساسية ضرورية للعلاقات الدولية تتضمن الحرية، والمساواة، والتضامن، والتسامح، واحترام الطبيعة، وتقاسم المسؤولية. وأكدت الحكومات تصميمها على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويبيِّن الإعلان أيضا أهمية كفالة حقوق الإنسان للمرأة والرجل على قدم المساواة، ومكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة، وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٤ – وصدرت الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية، وهي مستوحاة من إعلان الألفية الصادر عام ٢٠٠٠، بعد ذلك التاريخ بسنة. وترمي الأهداف إلى ما يلي: القضاء على الفقر المدقع والجوع (الهدف ١)؛ وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي (الهدف ٢)؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الهدف ٣)؛ وخفض معدل وفيات الأطفال (الهدف ٤)؛ وتحسين الصحة النفاسية (الهدف ٥)؛ ومكافحة نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض (الهدف ٦)؛ وكفالة الاستدامة البيئية (الهدف ٧)؛ وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية (الهدف ٨). ويتضمن إطار الرصد الحالي ٢١ غاية و ٦٠ مؤشرا.

ثالثا – التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من منظور جنساني والتحديات المتبقية

٥ – يتضمن هذا الفرع تقييما للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات استنادا إلى أحدث البيانات المتاحة. وليس المقصود بهذا التقييم أن يكون استعراضاً شاملاً لجميع الغايات والمؤشرات، بل هو يقتصر على المجالات التي تتاح فيها بيانات موثوقة مصنَّفة حسب نوع الجنس.

الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع

الغاية ١ – ألف: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥[(١)]

٦ – في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠، انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم – وهو المعيار الدولي لقياس الفقر المدقع – من ٤٧ إلى ٢٢ في المائة، وهكذا تحققت الغاية ١ – ألف من الهدف ١. ورغم أن كافة المناطق النامية شهدت انخفاضا في معدلات الفقر فيها، فإن منطقة شرق آسيا (الصين) هي التي تصدرت معظم هذه التغييرات حيث انخفضت معدلات الفقر المدقع فيها من ٦٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٢ في المائة في عام ٢٠١٠. وشهدت منطقة جنوب آسيا أيضا انخفاضا سريعا في نسبة الفقر المدقع فيها، التي تراجعت من ٥١ إلى ٣٠ في المائة. بينما كانت وتيرة التقدم أقل سرعة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إذ أن تراجع نسبة الفقر المدقع فيها (من ٥٦ إلى ٤٨ في المائة) لم يكن كافيا لمواكبة النمو السكاني السريع، مما أدى إلى زيادة قدرها ١٢٤ مليونا في عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع. وحدثت تغيرات هامة أيضا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأوروبا، ووسط آسيا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولكن منذ البداية كانت معدلات الفقر في هذه المناطق أقل وكذلك عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع فيها.

٧ – وبينما يبعث تحقيق الغاية المتعلقة بالفقر على الارتياح ينبغي تفسير هذه النتائج بعناية. فمقاييس الفقر المعتمدة على الدخل، ولا سيما تلك التي تستخدم خط الفقر البالغ ١,٢٥ دولار يوميا، قاصرة. فهذه المقاييس المعتمدة على الدخل لا تأخذ في الاعتبار أبعادا هامة متصلة بالرفاه، مثل التعليم، والتغذية الجيدة، والتمتع بالصحة. ورغم التحسينات

(١) بيانات مستقاة من تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لسنة ٢٠١٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.13.I.9).

الكبيرة التي حدثت في السنوات الأخيرة، كانت هناك انتقادات أيضا لمقياس تعادل القوة الشرائية، الذي يُستخدَم لحساب معدلات الفقر، وذلك لأن تقديره لمدى الفقر في البلدان النامية كان أقل مما يجب، ولا سيما في سياق الزيادات في أسعار المواد الغذائية التي حدثت في السنوات الأخيرة. وإضافة إلى ذلك، فإن عتبة الفقر المحددة بمبلغ ١,٢٥ دولار يوميا هي مقياس للحرمان المطلق لا للتمتع بالحق في مستوى معيشي لائق وغير ذلك من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا ظهرت مقاييس متعددة الأبعاد للفقر للتعبير عن الطابع المتعدد الأوجه للفقر والرفاه.

٨ - ويطرح مقياس الفقر الذي وضعته الأهداف الإنمائية للألفية العديد من التحديات على مستوى رصد تحقيق هدف المساواة بين الجنسين. فعادة ما تستند مقاييس فقر الدخل إلى البيانات المستمدة من استقصاءات الأسر المعيشية التي يُستخدم فيها مجموع دخل الأسرة أو البيانات المتعلقة بالاستهلاك لحساب نصيب الفرد من الدخل. وتُحسَب هذه المقاييس في كثير من الأحيان على افتراض أن موارد الأسرة تُوزَّع بشكل منصف على أفراد الأسرة. وهذه المقاييس لا تكشف أي شيء عن الأبعاد الجنسانية للفقر، بما في ذلك عدم المساواة في تقاسم موارد الأسرة بين النساء/الفتيات من ناحية والرجال/الفتيان من ناحية أخرى. وهي لا تبيّن أيضا عدم المساواة في استخدام الوقت، مما يؤدي إلى عمل المرأة ساعات أطول، أو عدم تحكم المرأة في دخل الأسرة أو عدم وجود صوت لها في التصرف في ذلك الدخل.

٩ - ولا تبيّن مقاييس الفقر الحالية أيضا بالقدر الكافي مدى سهولة تعرض المرأة للفقر. فبسبب عدة عوامل، من بينها الأعراف الاجتماعية التمييزية التي تضع عراقيل أمام تمتع المرأة بالحق في عمل بأجر، ومسؤوليات الرعاية الملقاة على عاتقها، والتفاوتات بين الجنسين في أسواق العمل، تحصل النساء على دخل أقل من دخل الرجال أو يكن أكثر عرضة من الرجال للافتقار إلى دخل خاص بهن. وتساهم هذه العوامل مساهمة كبيرة في زيادة احتمال وقوعهن في براثن الفقر، مقارنة بالرجال، ولا سيما إذا كانت النساء يعشن في أسر تفتقر إلى بالغين آخرين ذوي دخل. وعندما تعيش المرأة مع شخص بالغ آخر ذي دخل، وعادة ما يكون العشير، فإن مجموع دخل الأسرة قد يكفي لرفع الأسرة فوق خط الفقر. غير أن الحاجة إلى تجميع موارد الأسرة للإفلات من الفقر تؤدي أيضا إلى اعتماد المرأة ماليا على عشيرها وعلى أفراد الأسرة الآخرين[٢]. وتؤدي هذه التبعية إلى زيادة احتمال تعرّض المرأة للفقر في حالة تفكّك الأسرة، مما يخفض صوتها ويقلل من قدرتها على التفاوض داخل

(٢) معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، *Combating Poverty and Inequality: Structural Change, Social Policy and Politics* (جنيف، ٢٠١٠).

الأسرة، وقد يؤدي إلى زيادة احتمال تعرضها للعنف[٣]. وتراجع الفرص المتاحة للمشاركة في سوق العمل قد يعني أيضا تدني الفرص المتاحة للمرأة للاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية مثل المعاشات التقاعدية مقارنة بالرجل، مما يزيد من احتمال وقوعها في براثن الفقر عندما تصبح في سن متقدِّمة. وقد تؤدي النزاعات أيضا إلى زيادة احتمال وقوع المرأة في براثن الفقر، لا سيما وأن عمليات الإنعاش كثيرا ما تتجاهل الاحتياجات الفورية للمرأة على المستوى الأمني والمعيشي.

١٠ - وسيتطلب التعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق الهدف ١ لصالح النساء والفتيات تبني سياسات تكفل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة، بما في ذلك الحقوق المتصلة بالعمالة والعمل اللائق، والحماية الاجتماعية على امتداد دورة العمر، وكذلك الحق في مستوى معيشي مناسب، بما في ذلك الحق في ما يكفي من الغذاء والمياه والسكن.

الغاية ١ - باء: توفير العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب[٤]

١١ - في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٢، تراجعت معدلات عمالة النساء[٥] من ٤٨,٦ في المائة إلى ٤٧,٩ في المائة مقابل ٧٣,٨ و ٧٢,٧ في المائة بالنسبة للرجال. ورغم هذه التغيرات، في عام ٢٠١٢ ظلت معدلات عمالة النساء أقل بمقدار ٢٤,٨ نقطة مئوية من معدلات الرجال. وتبرز مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا باعتبارها أكثر المناطق التي تتعرض فيها النساء للتمييز في سوق العمل إذ تبلغ فيها الفوارق بين الجنسين في هذا الصدد ٥٢,٣ و ٤٨,٢ و ٤٨,٠ نقطة مئوية، على التتابع.

١٢ - وقد ساهمت الأزمة المالية العالمية إلى حد كبير في هذا التراجع، وكان لها أثر كبير على النساء. فبينما سجلت معدلات عمالة النساء في الفترة السابقة للأزمة (٢٠٠٠-٢٠٠٧) انخفاضا طفيفا قدره ٠,٤ نقطة مئوية، تراجعت هذه المعدلات بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٢، بمقدار ١,١ نقطة مئوية، مقارنة بما يبلغ ٠,٩ نقطة مئوية بالنسبة للرجال. ولم تكن هذه التغيرات موحدة في جميع مناطق العالم. ففي الفترة ما بين عامي

(٣) J. Rodriguez-Menes and A. Safranoff, "Violence against women in intimate relations: A contrast of five theories", *European Journal of Criminology*, Vol. 9, No. 6 (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الصفحات ٥٨٤-٦٠٢).

(٤) بيانات مستقاة من منظمة العمل الدولية، *"Global Employment Trends 2013: Recovering from a second jobs dip"*، وجميع أرقام عام ٢٠١٢ هي تقديرات أولية.

(٥) مقيسة كنسب للعمالة إلى عدد السكان.

٢٠٠٠ و ٢٠١٢، شهدت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي نموا كبيرا في عمالة الإناث بلغ ٦,٥ نقاط مئوية (بلغت نسبة النمو ٤٢,٩ في المائة بالقيمة المطلقة)، مما أدى إلى انخفاض كبير في الفوارق بين الجنسين. وعلى النقيض من ذلك، انخفضت معدلات عمالة الإناث في جنوب وشرق آسيا بمقدار ٢,٩ و ٣ نقاط مئوية على التتابع بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٢، مما أدى إلى تفاقم الفجوة بين الجنسين في هاتين المنطقتين.

١٣ - ومع أن بعض المؤشرات المتعلقة بالغاية ١ - باء مفصلة حسب نوع الجنس، فهي غير كافية. ويعني التمييز المهني أن المرأة حاضرة بشكل مبالغ فيه في أشكال العمالة الهشة والأعمال المتدنية الأجور؛ وأن فرص حصولها على الحماية الاجتماعية أقل؛ وأن المرأة تتقاضى في المتوسط على الصعيد العالمي، أجرا أقل من أجر الرجل مقابل القيام بعمل ذي قيمة مساوية. وقد تراجعت نسبة النساء اللاتي يعملن في أشكال العمالة الهشة[٦] (كنسبة مئوية من مجمل العمالة النسائية) من ٥٥,٨ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٠,٤ في عام ٢٠١٢، مقابل ٥١,٣ و ٤٨,٤ في المائة بالنسبة للرجال. ويحدُّ من فرص العمل المتاحة أمام المرأة الحجم غير المتناسب من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تقوم بها. ونظرا إلى عدم الاعتراف كما ينبغي بهذا العمل باعتباره مساهما في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإنه نادراً ما يقاس أو يُرصد. وسيتطلب التعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق الهدف ١ لصالح النساء والفتيات تبني سياسات تكفل تمتع المرأة بالحق في العمل وبحقوق أثناء العمل وكذلك تبني سياسات تعترف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وتحدُّ منها وتعيد توزيعها.

الغاية ١ - جيم: تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥[٧]

١٤ - في ما بين الفترتين ١٩٩٠-١٩٩٢ و ٢٠١١-٢٠١٣، انخفضت نسبة الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية من ١٨,٩ في المائة إلى ١٢ في المائة، ويقدر عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ بما يبلغ ٨٤٢ مليون شخص. وسُجل أكبر انخفاض في آسيا حيث أدى الانخفاض بمقدار ١١ نقطة مئوية إلى نقص عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية بحوالي ٢٠٠ مليون شخص. وعلى الرغم من حدوث انخفاض بمقدار ٨ نقاط مئوية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فقد ازداد عدد

(٦) تُعرَّف بأنها عمل أفراد الأسرة لحسابهم الخاص ومساهمتهم في دخل الأسرة.

(٧) بيانات مستقاة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم في عام ٢٠١٣: الأبعاد المتعددة للأمن الغذائي (روما، ٢٠١٣)؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، الالتزام ببقاء الطفل على قيد الحياة: تجديد الوعد: التقرير المرحلي لعام ٢٠١٣ (نيويورك، ٢٠١٣).

الأشخاص في تلك المنطقة الذين يعانون من سوء التغذية بمقدار ٥٠ مليون شخص. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، سيبلغ معدل سوء التغذية في المناطق النامية ١٣ في المائة في عام ٢٠١٥، أي بما يزيد عن الهدف الإنمائي للألفية بنقطة مئوية واحدة. ومع ذلك، تمثل هذه الغاية صيغة مختصرة للغاية التي حُددت في مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام ١٩٩٦، وهي تخفيض عدد بدلا من نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية إلى النصف. ومن المرجح أن هذه الغاية الأكثر طموحاً، التي تتطلب من البلدان النامية أن تخفض عدد الأشخاص الذين يعانون فيها من سوء التغذية ليبلغ ٤٩٨ مليون شخص بحلول عام ٢٠١٥، لن تتحقَّق وأن هامش القصور سيكون كبيراً.

١٥ - وترصد الغاية ١ - جيم أيضاً باستخدام مؤشر يتعلق بانتشار نقص التغذية في صفوف الأطفال دون الخامسة من العمر. وتشير البيانات المتعلقة بانتشار نقص التغذية إلى أن ما يقدر بحوالي ١٦٢ مليون طفل دون الخامسة من العمر، و ٨٠ في المائة منهم يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، عانوا في عام ٢٠١٢ من التقزم المعتدل أو الشديد، مع عدم وجود أي فرق بين البنين والبنات.

١٦ - ولم تكن الأهداف الإنمائية للألفية تتضمن الأبعاد الجنسانية للجوع وسوء التغذية، مع أن فقر الدم الناجم عن سوء التغذية ونقص الحديد والمغذيات الدقيقة الأخرى يعاني منه ٤١,٨ في المائة من جميع النساء الحوامل في العالم. ويفضي الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية ونقصها إلى آثار سلبية على سبل العيش ورفاه المرأة في المناطق الحضرية والريفية على السواء، وكثيرا ما يتفاقم ذلك بسبب التمييز بين الجنسين داخل الأسرة في توزيع الأغذية وفي التغذية. وحصول المرأة على الأصول وموارد الإنتاج وتصرفها فيها أساسيان لتحقيق الأمن الغذائي وسبل العيش المستدامة. وسيتطلب تسريع إحراز التقدم في ما يتعلق بالغاية ١ - جيم لصالح النساء والبنات وضع سياسات ومؤشرات لمعالجة أوجه الترابط بين المسألة الجنسانية ومسألتي التغذية والأمن الغذائي.

الهدف ٢: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

الغاية ٢ - ألف: تمكين الأطفال في كل مكان، الذكور منهم والإناث، بحلول عام ٢٠١٥، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي والالتحاق بجميع مراحل التعليم على قدم المساواة[1]

١٧ - أُحرز تقدم كبير في قيد البنات في المدارس الابتدائية. وحققت البلدان النامية ككل التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي في عام ٢٠١١، بعد أن كانت النسبة الأساسية ٠,٨٦ في عام ١٩٩٠. وفي جنوب آسيا، على سبيل المثال، ارتفع مؤشر التكافؤ بين الجنسين في نسبة القيد الإجمالية في المدارس الابتدائية من ٠,٧٤ في عام ١٩٩٠ إلى ٠,٩٨

في عام ٢٠١١. أما مناطق غرب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء وشمال أفريقيا، فقد أُحرز فيها تقدم أقل بروزا، لكن جميع المناطق الثلاث تقترب من تحقيق التكافؤ بين الجنسين بحيث بلغت النسب فيها ٠,٩٣ و ٠,٩٣ و ٠,٩٤، على التتابع[٨].

١٨ - والفقر هو أهم عامل يعوق انتظام البنات والبنين في الدراسة الابتدائية، بيد أن نوع الجنس والموقع يلعبان أيضاً دورا في ذلك: فبالنسبة لخُمس السكان الأشد فقراً، نجد أن ٣١ في المائة من البنات و ٢٨ في المائة من البنين الذين هم في سن الانتظام في الدراسة الابتدائية ليسوا ملتحقين بمدارس؛ أما بالنسبة لأغنى خمس من السكان، فتبلغ القيم المناظرة ٩ في المائة للبنات و ٨ في المائة للبنين. بل وتتسع الفجوات أكثر عندما يتعلق الأمر بالانتظام في المدارس الثانوية.

١٩ - والتقدم في التعليم الابتدائي أمر يستحق الثناء، بيد أن التركيز كان شديداً في الهدف ٢ على الانتظام في الدراسة على حساب نوعية التعليم ونتائج التعلم. وتبين البيانات المتعلقة بالاستبقاء في المدارس الابتدائية مثلاً أن حوالي ربع البنين والبنات المقيدين في المدارس الابتدائية لا يكملون دراستهم فيها. وعلاوة على ذلك، لم يركز الهدف ٢ على زيادة الالتحاق بالتعليم الثانوي، وهو الأمر الذي ثبتت مساهمته بشكل أكبر من مساهمة الانتظام في الدراسة الابتدائية في تحقيق المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة والعديد من النتائج الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية.

الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الغاية ٣ - ألف: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥[٩]

(المؤشرات هي نسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي؛ وحصة النساء من الوظائف بأجر في القطاع غير الزراعي؛ ونسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية)

٢٠ - بشكل عام، يكاد يتحقق في المناطق النامية التكافؤ بين الجنسين في جميع مراحل التعليم. ففي الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١١، ارتفع مؤشر التكافؤ بين الجنسين[١٠] من

(٨) النسبة المقبولة للتكافؤ بين الجنسين هي قيمة تتراوح من ٠,٩٧ إلى ١,٠٣.

(٩) بيانات مستقاة من تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لسنة ٢٠١٣ (منشورات الأمم المتحدة، ٢٠١٣، رقم المبيع A.13.I.9)، وأرقام هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) المحتسبة استناداً إلى البيانات المتاحة من الاتحاد البرلماني الدولي.

٠,٧٦ إلى ٠,٩٦ في ما يتعلق بالمعدل الإجمالي للقيد في المدارس الثانوية ومن ٠,٦٨ إلى ٠,٩٨ في ما يتعلق بالتعليم العالي. ومع ذلك، فإن التحليل الأدق للبيانات يكشف عن بعض الفوارق الكبيرة بين المناطق والبلدان. ففي مرحلة التعليم الثانوي، تراوحت الأرقام المسجلة على الصعيد الإقليمي في عام ٢٠١١ من مؤشر منخفض للتكافؤ بين الجنسين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هو ٠,٨٣ إلى مؤشر مرتفع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هو ١,٧. أما في مرحلة التعليم العالي، فكانت الفروق أكبر من ذلك حيث سُجل مؤشر منخفض للتكافؤ بين الجنسين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هو ٠,٦١ وآخر مرتفع هو ١,٢٧ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومرة أخرى، كان التركيز على معدل القيد في المدارس على حساب جودة التعليم ونتائج التعلم، وهو الأمر الذي ما زال يثير قلقاً كبيراً شأنه في ذلك شأن تثيره سلامة الفتيات وأمنهن في البيئة المدرسية.

٢١ - وفي الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١١، ارتفعت حصة النساء من العمالة بأجر في القطاع غير الزراعي في المناطق النامية بمقدار ٥ نقاط مئوية فقط، لتبلغ ٤٠ في المائة. وتبين أن أكبر القيود التي تحد من إتاحة فرص العمل بأجر في القطاع غير الزراعي للمرأة هي التي توجد في شمال أفريقيا وغرب وجنوب آسيا، حيث شغلت المرأة في عام ٢٠١١ نسبة تقل في المتوسط عن وظيفة واحدة من كل خمس وظائف بأجر في القطاع غير الزراعي. وحتى عندما تعمل النساء بأجر، فإنهن يعملن عادة بشروط غير متكافئة مع الرجال، ويشمل ذلك شغلهن المفرط لوظائف منخفضة الأجر. وينبغي تفسير هذا المؤشر بعناية لأن الزراعة لا تزال هي أكثر القطاعات المستقطبة لعمالة المرأة في العديد من المناطق. ومن اللازم أن تولي السياسات العامة اهتماماً لتحسين نوعية هذه الوظائف.

٢٢ - أما على الصعيد العالمي، فما زال تمثيل المرأة ناقصاً في مجال صنع القرار. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، كانت النساء يشغلن ٢١,٨ في المائة من المقاعد في البرلمانات ذات المجلس الواحد أو في مجالس النواب و ١٩,٤ في المائة من المقاعد في مجالس الشيوخ أو المجالس العليا، وهو ما يمثل ارتفاعاً مقارنة بالنسبتين المسجلتين في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وهما ١٢ في المائة في البرلمانات ذات المجلس الواحد أو في مجالس النواب و ١٠,١ في مجالس الشيوخ أو المجالس العليا. ولا تزال الفوارق بين الجنسين قائمةً أيضاً في مجالات صنع القرار التي لا تُرصد في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، كانت النساء يشكلن نسبة قدرها ١٧ في المائة فقط من الوزراء الحكوميين[(١١)]؛

(١٠) عندما تفوق قيمة مؤشر التكافؤ بين الجنسين ١، فإن ذلك يشير إلى رجوح الكفة لصالح الفتيات.

(١١) الاتحاد البرلماني الدولي، المرأة في الحياة السياسية: ٢٠١٢.

وفي حزيران/يونيه، كانت ٨ نساء فقط يشغلن مناصب رئيس دولة و ١٣ يشغلن مناصب رئيس حكومة[١٢].

٢٣ - ومع أن المؤشرات الثلاثة المعتمدة في إطار الهدف ٣ تعكس أبعاداً هامة من أبعاد عدم المساواة بين الجنسين، لا يتناول هذا الهدف، بتركيزه الضيق في مسائل بالغة الأهمية من قبيل العنف ضد المرأة، وعدم المساواة في توزيع العمل في مجال الرعاية غير مدفوعة الأجر، ومحدودية حصول المرأة على الأصول، والإضرار بالصحة الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات وانتهاك حقوقهن المتصلة بهذين المجالين، وعدم التكافؤ في المشاركة في صنع القرار على الصعيدين الخاص والعام، باستثناء مجال البرلمانات الوطنية. وبالنسبة للبلدان التي تتوافر عنها بيانات، تنفق المرأة في المتوسط حوالي ضعف أو أكثر من ضعف الوقت الذي ينفقه الرجل في الأعمال المترلية أو أعمال الرعاية بدون أجر، وذلك مقارنةً بالرجال[١٣]. واستناداً إلى البيانات المتاحة، تعرضت ٣٥ في المائة من النساء في جميع أنحاء العالم إما لعنف العشير أو للعنف الجنسي من غير العشير[١٤].

٢٤ - وما لم تُعالَج مسألة عدم المساواة بين الجنسين بجميع أبعاده، لا يمكن تحقيق الهدف الإنمائي للألفية الشامل المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

الهدف ٤: تخفيض معدل وفيات الأطفال

الغاية ٤ - ألف: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر بمقدار الثلثين في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥[١٥]

٢٥ - لقد كان التقدم المحرز على الصعيد العالمي في خفض معدل وفيات الأطفال كبيرا منذ عام ١٩٩٠. فوفقاً لآخر ما استجد من تقديرات، انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٩٠ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١ ولادة حية في عام ١٩٩٠ إلى ٤٨ حالة وفاة في عام ٢٠١٢. وأُحرز تقدم في جميع المناطق لكن بنسب متفاوتة. وبحلول عام ٢٠١٢،

(١٢) نسب حسبتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة استناداً إلى معلومات محدَّثة مصدرها الأمم المتحدة.

(١٣) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، المرأة في العالم ٢٠١٠: الاتجاهات والإحصاءات (نيويورك، ٢٠١٠).

(١٤) منظمة الصحة العالمية، ومدرسة لندن للنظافة الصحية والطب المداري، ومجلس جنوب أفريقيا للبحوث الطبية، تقديرات عالمية وإقليمية للعنف ضد المرأة: انتشار عنف العشير والعنف الجنسي من غير العشير وآثارهما الصحية، (جنيف، ٢٠١٣).

(١٥) بيانات مستقاة من اليونيسيف، الالتزام ببقاء الأطفال على قيد الحياة: تجديد الوعد: التقرير المرحلي لعام ٢٠١٣ (نيويورك، ٢٠١٣)؛ واليونيسيف، البنون والبنات في دورة العمر (نيويورك، ٢٠١١).

سجلت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا ٨٢ في المائة من مجموع عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الصعيد العالمي، وهو ما يمثل ارتفاعاً مقارنة بمعدل قدره ٦٧ في المائة في عام ١٩٩٠. ومع ذلك، استناداً إلى الاتجاهات الحالية، لن يتحقق الهدف المتمثل في تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين بحلول عام ٢٠١٥.

٢٦ - وتتميز البنات عن البنين بتكوين جسماني يجعلهن أقدر على البقاء على قيد الحياة، ويعود ذلك إلى عوامل شتى، منها ما لديهن من قدرة أكبر على مقاومة مسببات الوفاة في فترة ما حول الولادة، وهذه المسببات تصبح هي المسؤولة عن حصة أكبر من وفيات الأطفال بوجه عام عندما تتحسن ظروف المعيشة. وفي غالبية البلدان التي تتوافر بيانات عنها، تتمتع البنات بميزة نسبية مقارنة بالبنين. ومع ذلك، ثمة استثناءات مهمة. فمناطق جنوب وشرق آسيا والمحيط الهادئ لديها معدلات أعلى في ما يتعلق بوفيات الإناث دون سن الخامسة، مما يعكس الممارسات التمييزية المتعلقة بتفضيل البنين على البنات.

٢٧ - ويجب معالجة أوجه الترابط المهمة بين معدل وفيات الأطفال والمساواة بين الجنسين حتى يتسنى تسريع إحراز التقدم في ما يتصل بهذا الهدف. ويجب التصدي للمعاملة التمييزية التي تتعرض لها البنات، ومن ذلك وأدهن وإساءة تغذيتهن وإهمالهن. وعلاوة على ذلك، ثمة عوامل من قبيل حصول المرأة على خدمات الرعاية الصحية، والمستوى التعليمي للأمهات، والتأخر في الزواج، وتغذية الأمهات، وتوافر مرافق الصرف الصحي والإسكان لهن، ذات أهمية بالغة بالنسبة لصحة الطفل.

الهدف ٥: تحسين الصحة النفاسية

الغاية ٥ - ألف: تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥[١٦]

الهدف ٥ - باء: تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥

(١٦) بيانات مستقاة من تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٣ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.13.I.9)؛ ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي، اتجاهات في الوفيات النفاسية:في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٠: تقديرات منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي (٢٠١٢)؛ وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، استخدام وسائل منع الحمل في العالم لعام ٢٠١٢، POP/DB/CP/Rev2012 (نيويورك، ٢٠١٢)؛ وحسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة باستخدام بيانات من الدراسات الاستقصائية الصحية الديمغرافية والاستقصاءات العنقودية المتعددة المؤشرات التي أعدت في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١١.

٢٨ - في عام ٢٠١٠، سُجل على الصعيد العالمي ما يقدر بما يبلغ ٠٠٠ ٢٨٧ حالة من حالات الوفيات النفاسية، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة قدرها ٤٧ في المائة عن العدد المسجل في عام ١٩٩٠، لكن هذا العدد يقل بكثير عن هدف تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع بحلول عام ٢٠١٥. واستناداً إلى الاتجاهات الحالية، هذا هدف يُرجح أن يكون من بين آخر ما يتحقق من أهداف. إذ يستمر تسجيل مستويات عالية من الوفيات النفاسية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، وهما منطقتان سجلتا معاً، في عام ٢٠١٠، ٨٥ في المائة من العدد الإجمالي لتلك الوفيات. لكن نسب الوفيات النفاسية كثيراً ما تستند إلى تقديرات نماذج، ولذلك ينبغي أن تُفسَّر بعناية.

٢٩ - وترتبط الوفيات النفاسية، التي يمكن الوقاية منها إلى حد كبير، بتدني وضع المرأة، وعدم كفاية خدمات الرعاية الصحية في البلدان النامية، بما في ذلك الافتقار إلى خدمات رعاية التوليد في حالات الطوارئ وكذلك قلة التوليد على أيدي متخصصين مهرة. فعلى الصعيد العالمي، في عام ٢٠١١، ولد ٤٦ مليون مولود حي من أصل ١٣٥ مليونا بدون الرعاية التي يوفرها أخصائي رعاية صحية مدرب. وتشتد حدة هذا الوضع في المناطق الريفية وفي أوساط السكان الفقراء. ففي جنوب آسيا على سبيل المثال، يبلغ احتمال أن تحصل المرأة الحضرية التي تنتمي إلى أغنى خُمس من السكان (أغنياء المناطق الحضرية) على خدمات متخصصين مهرة ستة أمثال احتمال حصول المرأة الريفية التي تنتمي إلى أفقر خُمس من السكان (فقراء الريف) على تلك الخدمات.

٣٠ - وتشكل أيضا عمليات الإجهاض غير المأمون سببا رئيسيا للوفيات النفاسية. فعلى الصعيد العالمي، أُجري في عام ٢٠٠٨ ما يقدر بـ ٢١,٦ مليون عملية إجهاض غير مأمون، معظمها في البلدان النامية، أدت إلى حدوث ٠٠٠ ٤٧ حالة وفاة أي نحو ١٣ في المائة من جميع الوفيات النفاسية في عام ٢٠٠٨. وتشير البحوث التي تقوم بها منظمة الصحة العالمية إلى أنه من المرجح أن يستمر تزايد أعداد حالات الإجهاض غير المأمون في حالة عدم تمكين المرأة من الوصول إلى الإجهاض المأمون ووسائل منع الحمل - وعدم تقديم الدعم لتمكين المرأة بما في ذلك حريتها في اتخاذ القرار بشأن إنجاب الأطفال وتوقيته - وعدم الاستمرار في تعزيزهما[١٧].

٣١ - وإضافة إلى هذه العوامل، يشكل الحمل في سن مبكرة، الذي ينشأ في كثير من الأحيان عن الزواج المبكر، خطرا كبيرا على النساء وأطفالهن. وفي البلدان النامية، في

(١٧) WHO, *Unsafe Abortion: global and regional estimates of the incidence of unsafe abortion and associated mortality in 2008* (Geneva, 2011).

عام ٢٠١٠ بلغ معدّل الولادات لدى المراهقات ٥٢ حالة لكل ١ ٠٠٠ فتاة، بعد أن كان يبلغ ٦٤ في عام ١٩٩٠. ويوجد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية أعلى معدلين، وهما ١١٨ و ٨٠، على التتابع. ولوحظ إحراز أسرع تقدم في جنوب آسيا، حيث انخفضت المعدلات من ٨٨ في عام ١٩٩٠ إلى ٤٦ في عام ٢٠١٠.

٣٢ - وعلى الصعيد العالمي، في عام ٢٠١٣، كانت نسبة لا تتجاوز ٦٣,٧ في المائة من النساء المتزوجات أو المقترنات ممن تتراوح أعمارهن من ١٥ إلى ٤٩ سنة هن اللواتي يستخدمن وسائل لمنع الحمل، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٨,٩ نقاط مئوية منذ عام ١٩٩٠. وكان التغير ملحوظا في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث ازدادت معدلات انتشار وسائل منع الحمل بمقدار ١٨,٩ و ١٥,٢ نقطة مئوية، على التتابع. غير أن المعدلات لا تزال منخفضة نسبيا في هاتين المنطقتين في عام ٢٠١٣، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث أقل من ثلث النساء اللواتي تتراوح أعمارهن من ١٥ إلى ٤٩ سنة هن اللواتي يستخدمن أي وسيلة من وسائل منع الحمل.

٣٣ - وفي الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١١، انخفضت عموما الاحتياجات غير الملباة فيما يتعلق بتنظيم الأسرة[١٨]؛ إلا أن هناك أكثر من ١٤٠ مليون امرأة (متزوجة أو مقترنة يرغبن في تأخير الحمل أو تفاديه، ولكنهن لا يستخدمن وسائل منع الحمل. ولا يزال الفقر والموقع يشكلان المحددين الرئيسيين للاحتياجات غير الملباة، حيث توجد اختلافات كبيرة بين المرأة الريفية الفقيرة والمرأة الحضرية الغنية. ففي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على سبيل المثال، تبلغ النسبة المئوية للنساء الريفيات الفقيرات اللواتي لا تلبى احتياجاتهن المتعلقة بتنظيم الأسرة أكثر من ضعف المعدّل لدى المرأة الحضرية الغنية.

٣٤ - وأحد العوامل الأساسية التي تحد من التقدم نحو تحقيق الهدف ٥ هو عدم الاهتمام بالعوامل المسببة للوفيات النفاسية ولسوء صحة الأم في مرحلة النفاس. ونتيجة لذلك، يتطلب التعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق الهدف ٥ اتباع نهج أوسع نطاقا يركز على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وحق النساء والفتيات في التمتع بالصحة. وينبغي أن يتصدى هذا النهج لعوامل الخطر التي تسهم في الوفيات النفاسية، بما في ذلك القصور في تقديم الرعاية أو انعدام خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية؛ وعدم التمكن من الحصول على الرعاية لأسباب أخرى، من قبيل الحواجز الاجتماعية بما في ذلك محدودية استقلال المرأة وحرية تنقلها، والبعد، والتكاليف؛ والزواج المبكر؛ وتقييد خيارات المرأة الإنجابية والجنسية، من قبيل

(١٨) تعرّف بأنها النسبة المئوية للنساء المتزوجات أو المقترنات اللواتي تتراوح أعمارهن من ١٥ إلى ٤٩ سنة ويرغبن في وقف أو تأجيل الإنجاب ولكنهن لا يستخدمن إحدى وسائل منع الحمل.

ما إذا كانت ترغب في إنجاب أطفال وتوقيت إنجابهم وعددهم. ويقوض أيضا التراع الصحة النفاسية فمتوسط معدّل الوفيات النفاسية أكبر بنسبة قدرها ٥٠ في المائة في السياقات المتضررة بالتراع مقارنة بالمتوسط العالمي.

الهدف ٦: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

الغاية ٦-ألف: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحساره اعتبارا من ذلك التاريخ[١٩]

الغاية ٦-باء: تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٠ لجميع من يحتاجونه

٣٥ - أخذ عدد النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية يزداد على الصعيد العالمي منذ عام ٢٠٠١، بما في ذلك في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجنوب وجنوب شرق آسيا، وشرق آسيا، وأمريكا اللاتينية. ويعيش ما يقرب من ٨٠ في المائة من النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، في حين يعيش ٩ في المائة في جنوب وجنوب شرق آسيا، و ٣ في المائة في أمريكا اللاتينية، و ٣ في المائة في شرق أوروبا ووسط آسيا. وفي نهاية عام ٢٠١٢، كانت النساء يشكلن نسبة قدرها ٥٢ في المائة من جميع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، وما يصل إلى ٥٧ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتشكل أيضا النساء نسبة أكبر من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في منطقة البحر الكاريبي وأوقيانوسيا.

٣٦ - وتصاب النساء اللواتي ينتمين إلى فئات سكانية محددة بفيروس نقص المناعة البشرية بشكل غير متناسب. ومن بين المشتغلات بالجنس، يقدر معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في البيئات التي يتراوح فيها انتشار الفيروس من درجة متوسطة إلى درجة عالية بحوالي ٣٠ في المائة. وقد خلص استعراض عالمي للبيانات المتاحة إلى أن احتمال أن تكون المرأة المغايرة لهويتها الجنسانية مصابة بفيروس نقص المناعة البشرية أكبر ٤٩ مرة من احتمال إصابة المرأة عموما. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يبلغ معدّل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في صفوف الشابات ضعف معدّل انتشاره لدى الرجال من نفس الفئة العمرية أو يتجاوزه.

(١٩) بيانات مستقاة مستمدة من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: *Global Report: UNAIDS report on the global AIDS epidemic 2013*.

٣٧ - وتقوض أوجه عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين فعالية عمليات التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. ويُعترف بأن العنف ضد النساء والفتيات سبب من أسباب الإصابة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، ولكن تبيّن في نفس الوقت أيضا أن تشخيص الإصابة بالفيروس يؤدي إلى زيادة تعرض المرأة للعنف. وكذلك فإن ديناميات القوة القائمة على نوع الجنس والمتعلقة بالسن في العلاقات تجعل المراهقات معرضات بصفة خاصة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتشجع المفاهيم السائدة عن الذكورة مجازفة الرجال الجنسية وتثنيهم عن السعي إلى الحصول على خدمات الرعاية الصحية والخدمات ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية[٢٠]. وتتحمل أيضا المرأة عبئا غير متناسب فيما يتعلق بتقديم الرعاية، وهو ما يقوّض فرصها التعليمية والاقتصادية.

٣٨ - وسيتطلب التعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق الهدف ٦ فيما يتعلق بالنساء والفتيات تبني سياسات تعالج العوامل الهيكلية التي تتسبب في الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وسوء صحة المرأة، وتتناول كذلك حق النساء والفتيات في التمتع بالصحة، بما في ذلك صحتهن وحقوقهن الجنسية والإنجابية.

الهدف ٧: كفالة الاستدامة البيئية

الغاية ٧-ألف: إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية

الغاية ٧-جيم: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥[٢١]

الغاية ٧-دال: تحقيق تحسُّن كبير بحلول عام ٢٠٢٠ في معيشة ١٠٠ مليون شخص على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة

٣٩ - لا يُرصد جيدا إدماج المنظور الجنساني في السياسات المتعلقة بالاستدامة. وتشكل النساء والفتيات عناصر أساسية في تحقيق الاستدامة البيئية. غير أن استمرار أوجه عدم

(٢٠) Gary Barker and C. Ricardo, “Young men and the construction of masculinity in sub-Saharan Africa: implications for HIV/AIDS, conflict, and violence”, Social Development Paper No.26 (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ٢٠٠٥)، وقد استشهد به في التقرير الذي ساهم به برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

(٢١) بيانات مستقاة من تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لسنة ٢٠١٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.B.13.9) و *The Millennium Development Goals Report : Gender Chart* 2012 (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠١٢).

المساواة بين الجنسين، وعبء العمل بدون أجر، واعتماد الكثير من النساء في البلدان النامية على الموارد الطبيعية لكسب الرزق يعني أن المرأة تتأثر بصورة غير متناسبة في كثير من الأحيان بتغير المناخ وبالكوارث الطبيعية. وسيتطلب تسريع وتيرة التقدم المحرز نحو تحقيق الغاية ٧-ألف مشاركة المرأة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة مع الرجل وتعميم مراعاة المنظور الجنساني بصورة منتظمة في جميع السياسات المتعلقة بالاستدامة البيئية والحد من مخاطر الكوارث.

٤٠ - وازدادت نسبة الأشخاص الذين يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة من ٧٦ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٨٩ في المائة في عام ٢٠١١، وهو ما أتاح إمكانية حصول أكثر من ٢,١ بليون شخص عليها وتحقيق الغاية المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن ثمة تفاوتات كبيرة بين المناطق، بحيث لوحظت أدنى النسب في أوقيانوسيا (من ٥٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٥٦ في المائة في عام ٢٠١١) وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (من ٤٩ إلى ٦٣ في المائة). وفي منطقة القوقاز ووسط آسيا، تراجعت بالفعل هذه الإمكانية من ٨٩ إلى ٨٦ في المائة خلال هذه الفترة.

٤١ - وفي الأماكن التي لا يمكن فيها الوصول إلى مصادر المياه، تتحمل النساء والفتيات عبء جلب المياه. وتشير دراسة عن ٢٥ بلدا من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، حيث يعيش ما يربو قليلا على نصف عدد الأسر المعيشية على مسافات يتطلب قطعها ١٥ دقيقة للوصول إلى أقرب مصدر للمياه المأمونة، إلى أن النساء والفتيات تحملن عبء جلب المياه في ٧١ في المائة من الأسر المعيشية التي لا توجد لديها مياه في أماكن سكنها. غير أن المؤشرات المتعلقة بهذه الغاية ليست مفصّلة حسب نوع الجنس، وهو ما يجعل احتياجات النساء والفتيات وتجاربهن المحددة فيما يتعلق بالحصول على المياه غير مرئية.

٤٢ - وكان التقدم المحرز في الحصول على خدمات الصرف الصحي الأساسية بطيئا. فبين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١١، ازدادت إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي من ٤٩ في المائة إلى ٦٤ في المائة، أي أقل بكثير من الغاية المتوخى تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥ وهي أن تبلغ تلك النسبة ٧٥ في المائة. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، يلزم توسيع نطاق التغطية لتشمل عددا إضافيا قدره بليون شخص (أو أكثر من نصف عدد الأشخاص الذين حصلوا على هذه الخدمات منذ ١٩٩٠). واستنادا إلى الاتجاهات الحالية، لن تحقق هذه الغاية.

٤٣ - والحصول على خدمات الصرف الصحي هام لسلامة النساء والفتيات ولكرامتهن وصحتهن. فالنساء والفتيات يحتجن عندما يستخدمن المراحيض إلى خصوصية ووقت أكبر

مما يحتاج إليه الرجال، وقد يكون لديهن أطفال صغار في رعايتهن، ويحتجن إلى الأمان للوصول إلى المراحيض الموجودة خارج سكنهم، وقد يحتجن إلى الذهاب إليها عدة مرات في اليوم أثناء الطمث. وينطوي غياب البعد الجنساني عن هذه الغاية على خطر تجاهل الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في السياسات المتعلقة بالصرف الصحي.

٤٤ - وهناك عدة أوجه القصور فيما يتعلق بمؤشرات الغاية ٧-جيم. فعلى الرغم من تحقق الغاية المتعلقة بالمياه، حصل ٧٦٨ مليون شخص (٨٣ في المائة منهم يعيشون في المناطق الريفية) على المياه من مصادر غير محسنة في عام ٢٠١١. ويؤدي أيضا عدم التركيز على اعتبارات الإنصاف والبعد والنوعية والقدرة على تحمل التكاليف فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي إلى تقويض التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الغاية. ولا تسجل أيضا الإحصاءات الكميات المتاحة للاستخدام. ويقترح برنامج الرصد المشترك لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة فيما يتعلق بإمدادات المياه والصرف الصحي مقاييس أفضل، من بينها نوعية المياه والقدرة على تحمل التكاليف، وكذلك توافر مرافق غسل الأيدي ومرافق النظافة الصحية أثناء الطمث، بين أمور أخرى[٢٢].

٤٥ - وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، أصبح بإمكان ما يزيد على ٢٠٠ مليون نسمة من سكان الأحياء الفقيرة الحصول على مصادر محسَّنة للمياه أو مرافق أفضل للصرف الصحي أو مساكن متينة أو مساحات كافية للسكن، فأمكن بذلك بلوغ أو تجاوز غاية الأهداف الإنمائية للألفية وهي أن يكون عدد من يتحقق لهم ذلك ١٠٠ مليون. وانخفضت نسبة سكان الأحياء الفقيرة في المناطق النامية من ٣٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٣ في المائة في عام ٢٠١٢. وحققت مناطق شرق آسيا وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا أكبر انخفاض في النسب المئوية. إلا أن النسب المرتفعة لسكان الأحياء الفقيرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لم تنخفض إلا قليلاً، من ٦٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٦٢ في المائة في عام ٢٠١٢. وعلى الرغم من بلوغ غاية الأهداف الإنمائية للألفية، فإن عدد سكان الأحياء الفقيرة، بالأرقام المطلقة، آخذ في الازدياد، نظراً لسرعة وتيرة الزحف العمراني.

٤٦ - ولا تعطي غاية الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بسكان الأحياء الفقيرة أي معلومات مفصلة بحسب نوع الجنس. فسكان الأحياء الفقيرة من النساء والفتيات كثيراً ما يعانين من الحرمان بسبب تركُّز الفقر بقدر أكبر في الأحياء الفقيرة، وهو حرمان يتفاقم نتيجة

(٢٢) WHO and UNICEF, *Progress on Sanitation and Drinking Water* : 2013 Update (جنيف، منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٣).

للاكتظاظ، وانعدام الأمن، والافتقار إلى سبل تأمين الحيازة وإلى خدمات المياه والصرف الصحي ووسائل النقل، وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وسيستلزم ضمان تحقيق الغاية المتعلقة بتحسين حياة سكان الأحياء الفقيرة من النساء والفتيات أن تُبذَل جهود خاصة لإعمال حقوق النساء والفتيات المقيمات في الأحياء الفقيرة.

الهدف ٨: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

الغاية ٨-باء: معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً[٢٣]

الغاية ٨-واو: التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٤٧ - إن قلة البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس بشأن تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية في مجال التجارة وتخفيف عبء الديون تُحِدّ من إمكانية تحليل إنجازات الهدف ٨. وهذا أمر يبعث على القلق، إذ توجد أبعاد جنسانية هامة لهاتين المسألتين. فعلى سبيل المثال، شهدت السنوات الأخيرة أعداداً كبيرة من النساء في البلدان النامية يعملن في مجمعات صناعية داخل مناطق تجهيز الصادرات، وهي أماكن قد لا تسري عليها بالكامل معايير العمل والمعايير البيئية، أو ما زالت تلك المعايير فيها دون إنفاذ، مما يترك النساء عرضة للعمل في ظروف سيئة[٢٤]. وتؤثر الاتفاقات التجارية، بما فيها تلك التي تنظم حقوق الملكية الفكرية، تأثيراً مباشراً على تكلفة المستحضرات الصيدلانية ومدى توافرها، وتؤثر بالتالي على حق المرأة في التمتع بالصحة[٢٥].

٤٨ - وانخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو في عامين متتاليين منذ عام ٢٠١٠. ففي عام ٢٠١٢، بلغ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان المتقدمة النمو ١٢٥,٦ بليون دولار، وهو ما يمثل ٠,٢٩ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لجميع البلدان المانحة. وهذا يمثل انخفاضاً بنسبة قدرها ٤ في المائة بالقيمة

(٢٣) بيانات مستقاة من تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لسنة ٢٠١٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.13.1.9)؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *Investing in Women and Girls to Achieve the MDGs and Accelerate Development Beyond 2015: Aid in Support of Gender Equality and Women's Rights*، (باريس، ٢٠١٤، سيصدر قريباً).

(٢٤) Matthew Amengual and William Milberg, "Economic development and working conditions in export processing zones: A survey of trends", Working paper No. 3 (جنيف، كتب العمل الدولي، ٢٠٠٨).

(٢٥) Radhika Balakrishnan, "Macro policy and the MDGs"، ورقة أُعدت من أجل اجتماع فريق الخبراء المعني بالعقبات الهيكلية والسياساتية التي تعوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات، مكسيكو سيتي، ٢١-٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

الحقيقية عن عام ٢٠١١، وكان صافي تلك المساعدة في عام ٢٠١١ أقل بنسبة قدرها ٢ في المائة عن مستواه في عام ٢٠١٠.

٤٩ - ويؤثر تناقص المعونة على البلدان التي هي في أشد الحاجة إليها؛ ففي عام ٢٠١٢، انخفض صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة على الصعيد الثنائي إلى أقل البلدان نمواً بنسبة قدرها ١٣ في المائة بالقيمة الحقيقية، بحيث بلغ نحو ٢٦ بليون دولار. إلا أن هناك تحديات جمة تعترض سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات في أقل البلدان نمواً. فعلى الرغم من الاعتراف بمسألة المساواة بين الجنسين كإحدى الأولويات في برنامج عمل اسطنبول، لم تتحقق أقل البلدان نمواً، في المتوسط، التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي حتى الآن[٢٦].

٥٠ - وقد وُضِع مؤشر سياسات المساواة بين الجنسين الخاص بلجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بغرض قياس حجم المعونة التي تركز على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، عن طريق تحديد الأنشطة التي تكون فيها المساواة بين الجنسين هدفاً رئيسياً أو مهماً. وقد بلغ حجم المعونة المقدمة على الصعيد الثنائي والمخصصة بحسب القطاع التي قدمتها في عام ٢٠١١ دول أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية دعماً لتحقيق المساواة بين الجنسين (كهدف رئيسي أو هدف هام) ما مجموعه حوالي ٢٢ بليون دولار (بأسعار عام ٢٠١١). وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١١، ظلت حصة المعونة المقدمة على الصعيد الثنائي والمخصصة بحسب القطاع دعماً للمساواة بين الجنسين ثابتة نسبياً، بحيث بدأت من ٢٧ في المائة في عام ٢٠٠٢، وزادت لتصل إلى ٣٥ في المائة في عام ٢٠١١. إلا أنه في عام ٢٠١١، وُجهت نسبة قدرها ٥ في المائة فقط من مجموع المعونة المقدمة على الصعيد الثنائي والمخصصة بحسب القطاع إلى برامج تجعل من تحقيق المساواة بين الجنسين هدفها الرئيسي.

٥١ - وبنهاية عام ٢٠١٣، من المقدَّر أن يصبح حوالي ٣٩ في المائة من سكان العالم من مستخدمي الإنترنت. إلا أن الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت واضحة. فعلى الصعيد العالمي، تستخدم نسبة قدرها ٣٧ في المائة من جميع النساء الإنترنت، مقابل نسبة قدرها ٤١ في المائة من جميع الرجال. وتتضح الفجوة بين الجنسين في البلدان النامية، حيث تستخدم نسبة قدرها ٢٩ في المائة من النساء الإنترنت، مقارنة بنسبة قدرها

(٢٦) مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، حالة أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٣: متابعة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً (نيويورك، ٢٠١٣).

٣٣ في المائة من الرجال. ويقل في المتوسط احتمال اقتناء النساء لهاتف محمول بنسبة قدرها ٢١ في المائة. وسيستلزم التعجيل بوتيرة إحراز تقدم بشأن الهدف ٨ لصالح النساء والفتيات أن توضَع سياسات لسد الفجوة بين الجنسين من حيث إمكانية استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

رابعاً – الأهداف الإنمائية للألفية، والمساواة بين الجنسين، وحقوق المرأة: الدروس المستجدة للتعجيل بإحراز التقدم وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٥٢ – **المساواة بين الجنسين كأولوية عالمية** – وجهت الأهداف الإنمائية للألفية، بوصفها مجموعة من الأهداف المحددة زمنياً، قدراً كبيراً من الاهتمام إلى قضايا التنمية العالمية. والأهمية المعطاة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كهدف صريح، هو الهدف ٣، هي إشارة إلى أن المساواة بين الجنسين تشكل أولوية عالمية، وأوجدت مساحة للحوار والعمل فيما بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. إلا أن تركيز الأهداف كان منصباً على تحقيق التقدم في البلدان النامية، متجاهلاً بذلك السياق العالمي لتحقيق المساواة بين الجنسين ومتجاهلاً حقيقة عدم وجود أي بلد استطاع أن يحقق مساواة فعلية للنساء والفتيات.

٥٣ – **اتباع نهج شامل لتحقيق المساواة بين الجنسين** – بالرغم من أن الأهداف الإنمائية للألفية تشمل بعض الجوانب الهامة للمساواة بين الجنسين، فإن الغايات المنشودة قاصرة ولا تتماشى مع النطاق الكامل لحقوق النساء والفتيات المنصوص عليها في قواعد واتفاقات عالمية رئيسية من قبيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبرنامج العمل المنبثق من المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومنهاج عمل بيجين. وأُغفِلَت أبعاد هامة للامساواة بين الجنسين في الأهداف الإنمائية للألفية، من قبيل أعمال الرعاية بدون أجر، والعنف ضد النساء والفتيات، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وإمكانية حصول المرأة على الأصول، والفجوة في الأجور بين الجنسين، ومشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع مستويات صنع القرار. وعلاوة على ذلك، فإن تركيز الأهداف على تحقيق المساواة العددية لا يميز بين المساواة التي تتحقق ”بالمساواة الهبوطية“ عن طريق تردي أوضاع الرجال والفتيان، وبين المساواة الفعلية التي تتحقق من خلال إحداث تغيرات إيجابية لصالح النساء والفتيات.

٥٤ - وتُغْفِل الأهداف أيضاً الترابط بين تمتع النساء والفتيات بالحقوق. فإعمال أي حق من الحقوق، مثل الحق في المشاركة، يمكن أن ييسر إعمال حقوق أخرى، مثل الحق في السلامة البدنية أو الحق في العيش في مستوى لائق. وفي المقابل، فإن الحرمان من الحقوق في مجال ما، مثل الحق في العمل اللائق، يمكن أن يؤثر على التمتع بالحقوق الأخرى، مثل الحق في التمتع بالصحة. وسيستلزم التعجيل بإحراز تقدم في بلوغ الأهداف أن توضَع استراتيجية شاملة تتضمن القواعد والاتفاقات العالمية القائمة بشأن المساواة بين الجنسين.

٥٥ - **العوامل الهيكلية المسببة لعدم المساواة بين الجنسين** - لم تتناول الأهداف الإنمائية للألفية الهياكل التمييزية التي ترتكز عليها اللامساواة بين الجنسين على جميع المستويات وتديمها، بما في ذلك القوانين والأعراف والممارسات والقوالب النمطية الاجتماعية، وهي هياكل تعوق إحراز تقدم. فالأعراف والممارسات الاجتماعية من قبيل الزواج المبكر والزواج القسري أو التوزيع غير المتكافئ للعمل الذي لا يتقاضى عنه أجر، تؤثر تأثيراً كبيراً على تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية في مجالات التعليم والعمالة والصحة الإنجابية للفتيات. واستبعاد المرأة من عملية صنع القرار وعدم تكافؤ إمكانية حصول المرأة على موارد الإنتاج يحدان من إحراز تقدم في بلوغ غايات الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالفقر والتغذية والاستدامة البيئية وعمالة النساء. ولذلك، يجب أن تكون معالجة العوامل الهيكلية المسببة لعدم المساواة بين الجنسين إحدى الأولويات الأساسية في الجهود الرامية إلى تسريع وتيرة التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات.

٥٦ - **تعدد أوجه اللامساواة** - حجبت غايات الأهداف الإنمائية للألفية، بتركيزها على المتوسطات العالمية والوطنية، الفجوات في الإنجاز فيما يتعلق بالفئات المهمشة من النساء والفتيات اللواتي يعانين من عدة أوجه لعدم المساواة بسبب السن، والدخل، والموقع، والعرق، والأصل الإثني، والحياة الجنسية، والإعاقة، وعوامل أخرى. وتعاني نساء الريف من أوضاع أسوأ بكثير من رجال الريف ومن نساء ورجال الحضر قياساً بكل مؤشر من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية التي تتوافر بيانات بشأنها. ويجب التصدي لأوجه اللامساواة التي تتسبب في تفاقم الأوضاع حتى يتسنى تحقيق الأهداف لصالح الفئات المهمشة من النساء والفتيات.

٥٧ - **أوجه التآزر بين المساواة بين الجنسين وجميع الأهداف الإنمائية للألفية** - لن يتسنى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بدون تسخير أوجه التضافر بين المساواة بين الجنسين وجميع الأهداف الأخرى على نحو فعال. فلئن كان تحقيق المساواة بين الجنسين أمر أساسي لبلوغ عدة من الأهداف الإنمائية للألفية، مثل صحة الطفل والأم، فإن أي تقدم يُحرَز في تحقيق

أهداف مثل تحسين سبل الحصول على مياه جيدة النوعية وعلى خدمات الصرف الصحي على نحو مراع للاعتبارات الجنسانية يسهم أيضا في تحقيق المساواة بين الجنسين. وسيستلزم التعجيل بوتيرة التقدم نحو بلوغ الأهداف أن تُبذَل جهود متجددة ومنهجية من أجل تسخير أوجه التآزر بين المساواة بين الجنسين وجميع الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني تعميماً شاملاً.

٥٨ - **السياق الأوسع للمساواة بين الجنسين** - لقد تباطأ التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات بسبب السياق الأوسع، بما في ذلك بيئة الاقتصاد الكلي، واستمرار النزاعات وانعدام الأمن، والتحديات المتعلقة بالاستدامة البيئية. فالأزمات العالمية المتتالية أبرزت النماذج الاقتصادية الموجودة حالياً التي تسببت في تعميق أوجه اللامساواة وزادت من أوجه تأثر الفئات المهمشة بالظروف غير المواتية. وتواجه البلدان التي تشهد نزاعات وتقلبات أشد الصعوبات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات وذلك بسبب الآثار السلبية على قدرة النساء والفتيات على الحصول على الخدمات الصحية وخدمات الرعاية، والفرص الاقتصادية، والمشاركة السياسية، وبسبب ارتفاع مستويات العنف. وتتأثر النساء بتغير المناخ تأثراً غير متناسب وذلك نتيجة لاعتماد كثرة من النساء في البلدان النامية على الموارد الطبيعية في كسب عيشهن. ويستلزم تحقيق المساواة الفعلية للنساء والفتيات أن تُهيَّأ بيئة مواتية، لا سيما في مجالي سياسات الاقتصاد الكلي وترتيبات الحوكمة العالمية التي تيسر إعمال حقوق المرأة.

٥٩ - **الارتباط بين الأهداف والغايات والسياسات** - تواجه الأهداف الإنمائية للألفية تحديا رئيسيا يقف في طريق تحقيقها هو الإفراط في التركيز على الغايات وانعدام التركيز على السياسات والظروف الضرورية لتحقيق الأهداف. فعلى سبيل المثال، اتخذت بلدان كثيرة تدابير للتقشف بمعزل عن غايات الأهداف الإنمائية وخفضت الإنفاق العام بمعدلات تؤثر على جودة الخدمات والحماية الاجتماعية وعلى توافرها لجميع الأفراد رغم أنها أمور ضرورية لتحقيق غايات هذه الأهداف. وقد تكون عمليات خصخصة الخدمات الأساسية في كثير من البلدان على حساب توفير خدمات أساسية جيدة لجميع الأفراد، مما يعرقل التقدم في اتجاه تحقيق العديد من غايات الأهداف الإنمائية للألفية. وسيتطلب التعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق هذه الأهداف، زيادة الترابط بينها وبين السياسات اللازمة لتحقيقها.

٦٠ - **تخصيص الموارد اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين** - لا تزال الاستثمارات المكرسة لتحقيق المساواة بين الجنسين أقل مما يجب إلى حد كبير. ففي عام ٢٠٠٦، كان من المتوقع أن ترتفع الفجوة المقدرة في تمويل جهود تحقيق المساواة بين الجنسين إلى ٨٣ بليون

دولار بحلول عام ٢٠١٥[٢٧]. وأظهر تحليل الإنفاق العام في القطاعات المتصلة بتحقيق الأهداف الإنمائية أنه برغم زيادة الإنفاق في الفترة الأولى الممتدة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٠٩، انقلب هذا الاتجاه الآن بحدوث ركود أو انخفاض في الإنفاق في كثير من البلدان النامية[٢٨]. وثمة خيارات مختلفة لتعبئة الموارد على المستوى المحلي، من بينها فرض ضرائب تصاعدية على الدخل وضرائب الشركات والثروة، وبذل جهود لتوسيع الوعاء الضريبي وتحسين الامتثال الضريبي. ويمكن للمساعدة الإنمائية الخارجية والضرائب العالمية، مثل الضريبة المقترح فرضها على المعاملات المالية، أن توفر للبلدان ذات الدخل المنخفض مصادر إضافية للإيرادات وأن تخفف من المعوقات المالية التي تواجهها[٢٩].

٦١ - ورغم أن حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المركزة على تحقيق المساواة بين الجنسين ظلت مستقرة نسبيا، لا يزال هناك نقص كبير في الاستثمارات الموجهة للقضاء على انعدام المساواة بين الجنسين، ويتضح هذا بشكل خاص عند تفصيل المبالغ المنفقة من هذه المساعدات بحسب القطاعات المستثمرة فيها[٣٠]. فالمعونة الموجهة لتحقيق المساواة بين الجنسين مركزة في اثنين من القطاعات الاجتماعية هما التعليم والصحة، بينما توجه مستويات منخفضة بدرجة مقلقة من المعونة نحو القطاعات الاقتصادية. فلم يستهدف المساواة بين الجنسين كهدف رئيسي سوى ٢ في المائة من المعونة المخصصة للقطاعات الاقتصادية والإنتاجية (مثل قطاعات المصارف والأعمال والزراعة والنقل). ورغم أن إجمالي المعونة المقدمة من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية لسياسات وبرامج السكان والصحة الإنجابية بلغ ٨ بلايين دولار في عام ٢٠١١، فإن التمويل الذي يقدمه المانحون لتنظيم الأسرة ظل متدنيا، إذ بلغ ٦٥٠ مليون دولار. وهذا المستوى المنخفض للاستثمار في تنظيم الأسرة مدعاة للقلق، نظرا لبطء التقدم في تحقيق الهدف ٥. ولكي يتسنى تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف لصالح النساء والفتيات لا بد من زيادة الالتزام بتمويل المساواة بين الجنسين، مع التركيز على القطاعين الاجتماعي والاقتصادي كليهما.

٦٢ - **الاستثمار في إعداد إحصاءات جنسانية** - يعتبر الاستثمار في إعداد إحصاءات جنسانية عنصرا رئيسيا من عناصر رصد التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية لصالح النساء

---

(٢٧) Caren Grown and others, The Financial Requirements of Achieving Gender Equality and Women's Empowerment, Working Paper no. 467 (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ٢٠٠٦).

(٢٨) Development Finance International and Oxfam International, *Putting Progress at Risk: MDG Spending in Developing Countries* (لندن، ٢٠١٣).

(٢٩) معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ٢٠١٠.

(٣٠) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٤، سيصدر قريبا.

والفتيات. وتحد من إمكانية تقييم التقدم ندرة البيانات في عدة مجالات، مثل معاناة النساء من الفقر، وممارستهن أعمال الرعاية بدون أجر، والعنف ضدهن، ومدى مشاركتهن في صنع القرار، وحصولهن على الأصول. ويتعين على الدول الأعضاء أن تضاعف جهودها لإيلاء الأولوية لجمع البيانات اللازمة للإبلاغ عن المجموعة الدنيا من المؤشرات الجنسانية ومؤشرات العنف ضد المرأة التي اعتمدتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة (انظر E/CN.3/2013/10 و E/CN.3/2013/33-E/CN.3/2013/24).

٦٣ - **مشاركة النساء والفتيات وعملهن الجماعي** - لا بد من مشاركة النساء على جميع المستويات لكي يتسنى تحقيق الأهداف الإنمائية وصياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وإضافةً إلى كفالة حقوق الإنسان للمرأة، فإن مشاركتها في صنع القرار تمكنها من التأثير في السياسات العامة وفي أولويات الإنفاق من أجل ضمان توفير ما يكفي من الخدمات لها، وضمان حقوقها الجنسية والإنجابية وضمان إدارة الموارد بطريقة تراعي الاعتبارات الجنسانية. وتلعب المنظمات النسائية دورا هاما في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمتع النساء بحقوقهن وإخضاع صناع القرار للمساءلة. ولن يتسنى تعزيز المساواة بين الجنسين بدون إشراك الرجال والفتيان.

٦٤ - **آليات المساءلة** - لقد أعاق عدم وجود آليات قوية للمساءلة تحقيق الأهداف الإنمائية. فرغم أن تنفيذ هذه الأهداف يعتبر مشروعا تشترك فيه جميع الأطراف الفاعلة، في مجال التنمية لا يوجد تحديد واضح لمسؤوليات كل طرف. وسيتطلب تحقيق هذه الأهداف إخضاع كافة الأطراف الفاعلة في مجال التنمية، بما فيها الدول الأعضاء والأطراف الفاعلة من غير الدول، مثل القطاع الخاص والمؤسسات التجارية والاستثمارية والمالية الدولية، للمساءلة عن التزامها بمعايير حقوق الإنسان، سواء داخل حدودها أو خارجها[٣١].

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٦٥ - **لئن كان قد تحقق نجاح بالنسبة للنساء والفتيات في حالة بعض غايات الأهداف الإنمائية، مثل التعليم الابتدائي، فإن التقدم العام الذي حققته جميع الأهداف فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة يظل بطيئا ومتفاوتا. وستتطلب الجهود الرامية إلى تسريع وتيرة التقدم في تنفيذ هذه الأهداف لصالح النساء والفتيات اتباع نهج شامل فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين يراعي كافة حقوقهن. ولن تحقق الأهداف بدون**

(٣١) مركز ماسترخت لحقوق الإنسان، مبادئ ماسترخت بشأن التزامات الدول التي تتجاوز الحدود الإقليمية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (٢٠١١).

تسخير أوجه التآزر بين هذه المساواة وجميع الأهداف من خلال تعميم المنظور الجنساني بصورة منهجية. ويتيح استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور ٢٠ سنة الفرصة لتحقيق الاتساق بين الجهود الرامية إلى تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف، من خلال اتخاذ إجراءات لتنفيذ المجموعة الكاملة من القواعد والاتفاقات العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ومن ثمّ التصدي لمظاهر عدم المساواة القائمة في جميع أنحاء العالم. وتحقيق المساواة بين الجنسين يتطلب إشراك النساء والرجال والفتيات والفتيان، وجميع أصحاب المصلحة يتحملون المسؤولية عنه.

٦٦ - وينبغي الاسترشاد بالدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية في وضع إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. ويجب الإبقاء على الأولوية العالمية الواضحة لمسألة المساواة بين الجنسين ولحقوق المرأة. ويجب أن يعالج الإطار العوامل الهيكلية المسببة لعدم المساواة بين الجنسين وأن يسخّر أوجه التآزر بين هذه المساواة وجميع الأهداف الإنمائية. وينبغي التصدي للأوجه المتعددة لعدم المساواة القائمة على نوع الجنس والسن والدخل والموقع والعرق والانتماء الإثني والأبعاد الجنسية والإعاقة وغيرها من العوامل. وينبغي أن يستند الإطار الجديد إلى الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وأن يكون متوافقا مع الأطر السياساتية القائمة، وأن يتضمن آليات قوية للرصد والمساءلة تخضع لها جميع الأطراف الفاعلة في مجال التنمية.

٦٧ - وفي إطار تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات وإرساء دعائم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، قد ترغب لجنة وضع المرأة في أن تحث الحكومات وغيرها من الأطراف المعنية على اتخاذ إجراءات على النحو التالي:

١ - تهيئة بيئة مواتية لتحقيق المساواة بين الجنسين وكفالة حقوق النساء والفتيات

(أ) مواصلة تعزيز الأطر السياساتية العالمية لتعزيز المساواة بين الجنسين والتصدي للعوامل الهيكلية المسببة لعدم المساواة بينهما؛

(ب) تعميم مراعاة منظور جنساني في المناقشات المتعلقة بوضع إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، والدعوة إلى اعتبار المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وتمكينها هدفا مستقلا بذاته وإدماجه في جميع أهداف أي إطار إضافي جديد عن طريق غايات ومؤشرات؛

(ج) إصلاح مؤسسات وعمليات الحوكمة العالمية لضمان اتساق الاتفاقات التجارية والمالية والاستثمارية مع معايير ومبادئ حقوق الإنسان ومع تعزيز المساواة بين الجنسين؛

(د) ضمان توجيه بوصلة سياسات الاقتصاد الكلي في اتجاه توفير فرص عمل لائقة، وتعبئة الموارد لتمويل الحماية الاجتماعية والبنية التحتية والخدمات الأساسية، والحد من أوجه عدم المساواة القائمة على أبعاد مثل نوع الجنس والسن والدخل والموقع الجغرافي وغير ذلك من السمات التي تتسبب في حدوث عدم المساواة في سياقات مُعيّنة؛

(هـ) ضمان اتساق استجابات السياسات العالمية والوطنية للأزمات والهزات المالية والغذائية والبيئية مع معايير ومبادئ حقوق الإنسان وتعزيزها للمساواة بين الجنسين؛

٢ - الاستثمار في تحقيق المساواة بين الجنسين

(و) زيادة الموارد المالية المكرسة لتعزيز المساواة بين الجنسين، من خلال تعبئة الموارد المحلية وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخصيص الموارد لكلا القطاعين الاقتصادي والاجتماعي من خلال الميزنة التي تراعي المنظور الجنساني؛

(ز) رصد أثر كافة عمليات صنع القرارات الاقتصادية على المساواة بين الجنسين، بما في ذلك أوجه الإنفاق في القطاع العام، والشراكات مع القطاع الخاص واستثماراته، والمساعدة الإنمائية الرسمية، واتخاذ إجراءات تصحيحية من شأنها تفادي حدوث آثار تمييزية والإسهام في تحقيق المساواة بين الجنسين بشكل فعال؛

(ح) توفير الموارد التي تحتاجها المنظمات النسائية الشعبية والوطنية والدولية لكي تتمكن من أن تدفع قدما برامج حقوق المرأة؛

٣ - اتباع نهج شامل إزاء المساواة بين الجنسين

(ط) تعجيل الامتثال لأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين تنفيذا تاما وفعالا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات؛

(ي) تسريع وتيرة العمل الرامي إلى تحقيق الأهداف التي تقل احتمالات تحقيقها إلى أدنى درجة، لا سيما العمل الموجه لخدمة الفئات التي تعاني من أوجه متعددة لعدم المساواة، وذلك من خلال: اتباع نهج شامل فيما يتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وضمان توفير فرص العمل اللائق والحماية الاجتماعية للمرأة، وضمان استفادة الجميع من الخدمات والبنية التحتية، مثل الرعاية الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي؛

(ك) التعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق جميع الأهداف باتخاذ تدابير موجهة لمعالجة المجالات التي تجاهلها إطار الأهداف الإنمائية للألفية رغم كونها ضرورية لضمان تمتع النساء والفتيات بالمساواة بشكل جوهري، بما في ذلك مجالات العنف ضد النساء والفتيات، والفجوات بين الجنسين في الأجور والأصول، وأعباء الرعاية التي تتحملها النساء بدون أجر، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، ومشاركة النساء في صنع القرارات الخاصة والعامة على جميع المستويات؛

(ل) اعتماد تدابير محددة وموجهة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات اللائي يعانين من أوجه متعددة لعدم المساواة بسبب السن والدخل والموقع والعرق والانتماء الإثني والميل الجنسي والإعاقة وغيرها من العوامل؛

(م) ضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني بشكل منهجي في جميع الأطر والسياسات العالمية والوطنية ذات الصلة بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، من أجل تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق جميع الأهداف؛

(ن) الإبلاغ بانتظام عن تحقيق جميع الأهداف لصالح النساء والفتيات على كل من المستوى العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني، باستخدام بيانات مفصلة حسب نوع الجنس وباستخدام مؤشرات جنسانية محددة؛

٤ - الاستثمار في إعداد إحصاءات جنسانية

(س) اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان جمع إحصاءات جنسانية بطريقة منهجية ومنسقة على المستوى الوطني بتقديم الدعم المالي والتقني اللازم لإعداد المجموعة الدنيا من المؤشرات الجنسانية والمجموعة الأساسية من مؤشرات العنف ضد المرأة من خلال إجراء استقصاءات مناسبة؛

(ع) وضع معايير ومنهجيات دولية كافية لقياس فقر النساء من خلال إدخال مقاييس لقياس مستويات الفقر داخل الأسرة المعيشية الواحدة ومقاييس متعددة الأبعاد؛

٥ - المشاركة والمساءلة

(ف) ضمان مشاركة النساء والفتيات في رصد الأهداف الإنمائية للألفية مشاركة كاملة وفعالة وضمان اطلاعهن على المعلومات الخاصة بالسياسات والميزانيات العامة المخصصة لتنفيذ هذه الأهداف؛

(ص) **ضمان مشاركة المنظمات النسائية في تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية وفي صياغة أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛**

(ق) **ضمان خضوع الجهات الفاعلة من غير الدول التي لها تأثير على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات للمساءلة بشأن التزامها بمعايير حقوق الإنسان.**